

في هذا العدد

١. نساء وأطفال على خط الإشتباكات في شمال غرب سورية
٢. العمل على مكافحة داء الليشمانيات
٣. الوضع الإنساني في الجنوب هش مع تصاعد التوترات
٤. المناطق التي تعاني من نقص الخدمات - دراسة حالة من حلب
٥. التركيز على جهود الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين



الصورة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / هالدرسون

الأرقام

المحتاجون للمساعدة الإنسانية	١١,٧ مليون
شخصاً بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية	٥ مليون
النازحون (حتى آب/أغسطس ٢٠١٩)	٦,٢ مليون
عدد الحركات السكانية	١,٦ مليون
العائدون (كانون الثاني/يناير - الأول/ديسمبر ٢٠١٨)	١,٤ مليون

المصدر: اللجنة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، وفرقة العمل المعنية بالنازحين

نساء وأطفال على خط الإشتباكات في شمال غرب سورية

تتأثر النساء والأطفال بشكل غير متناسب بأعمال العنف في شمال غرب سورية، حيث نزح مئات الآلاف من المدنيين منذ نهاية نيسان/أبريل، ونزح كثيرون منهم عدة مرات. من بين ثلاثة ملايين مدني يعيشون في شمال غرب سورية، تُقدر نسبة النساء والأطفال بنحو ٧٦ في المئة - ٥١ في المئة أطفال و ٢٥ في المئة نساء.

وبينما وثقت الأمم المتحدة وفاة أكثر من ٥٥٠ مدنياً منذ بدء أعمال العنف، من بينهم ٤٥٠ امرأة وطفل، وأكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) هذه الوفيات، تشير مصادر غير مؤكدة إلى أن العدد قد يكون أكبر بكثير.

منذ انهيار وقف إطلاق النار المشروط في ٥ آب/أغسطس، فر الآلاف المدنيين شمالاً داخل محافظة إدلب، حسبما أفادت مصادر محلية. وسجلت أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ حركة نزوح فردية في شمال غرب سورية منذ بداية شهر أيار/مايو. وأبلغ قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها عن وجود ٣٥٨ موقعاً نشطاً يقيم به نازحون في شمال غرب سورية. نزح العديد من هؤلاء الأشخاص خمس مرات، بينما نزح آخرون ١٠ مرات في بعض الحالات. وبحسب التقارير الواردة، أفرغت قرى وبلدات بأكملها من سكانها الذين فروا من مجتمعاتهم بحثاً عن الأمان والخدمات الأساسية. ونزح غالبية الفارين داخل محافظة إدلب، بينما انتقل عدد أقل إلى شمال محافظة حلب.



الصورة: إغاثة سورية

من بين هؤلاء النازحين، تواجه النساء والأطفال احتياجات أساسية محددة تشمل إمكانية الحصول على المياه النظيفة والغذاء والمأوى وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية. هذه هي طبقات الدعم التي توفر الكرامة والاحترام لكل شخص وتضمن الوصول إلى جميع الخدمات في أمان. من الناحية الإنسانية، تُعد عناصر الحماية هذه ضرورية لتقديم أفضل خدمة ممكنة للناس والحد من مستويات الضعف.

تشمل الاحتياجات الملحة للنازحين حديثاً الانتقال إلى المراحيض والخصوصية والنظافة الصحية الكافية ومستلزمات النظافة النسائية، فضلاً عن إمكانية الحصول على كميات كافية من مياه الشرب الآمنة. ويعمل المجتمع الإنساني على مدار الساعة لتقديم الخدمات للمجتمعات المتأثرة، وفي الوقت نفسه، ضمان استمرار وتحسين الخدمات الحالية للسكان الذين كانوا يعيشون في تلك المناطق في السابق. على سبيل المثال، تم الوصول إلى حوالي ٢٦٣,٠٠٠ نازح حتى الآن من خلال ٣٢ عضواً في قطاع المياه والإصحاح.

في شهر تموز/يوليو، أجرى الشركاء في المجال الإنساني مقابلات مع الأسر النازحة في إدلب. ووفقاً للنتائج التي توصلوا إليها، تبين أن أسرة واحدة من كل ثلاث أسر تضم امرأة حامل، بينما تضم ٥١ في المئة من جميع الأسر النازحة التي شملتها الدراسة امرأة مرضعة وطفل صغير. إن استمرار الدعم التغذوي، والحفاظ عليه، ورعاية الوالدين للأطفال لا تزال شديدة الأهمية. ومع دخول الحرب الآن عامها التاسع، استُنفد صمود وموارد هاتين الفئتين إلى حد كبير. تتعرض الأسر التي تعيلها إناث أو أطفال إلى مستويات عالية من المخاطر وأشكال مختلفة من الاستغلال، بما في ذلك الزواج القسري / المبكر أو عمالة الأطفال. في تقييم أجرته مبادرة ريتش (REACH) في تموز/يوليو، أبلغت مصادر المعلومات الرئيسية عن عمالة الأطفال في ٥١ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها.

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام

٢٠١٩

٣,٣٢ مليار
المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)

٩١٣,٧ مليون

المبلغ المتلقى (بالدولار الأمريكي)

٢٧,٥٪ نسبة التمويل

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لأوتشا ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩

وبينما يسعى المجتمع الإنساني جاهداً للاستجابة، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من العمل، فضلاً عن مزيد من التفهم للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال. فبدلاً من الاضطرار إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى الماء والغذاء والرعاية الصحية والتغذية، تعمل الفرق الإنسانية على تكييف ونقل الخدمات من خلال توفير عيادات متنقلة، على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه، لا تزال إمكانية الحصول على التعليم مصدر قلق رئيسي للعديد من الأسر النازحة. إذ تعرضت ٥٨ مدرسة على الأقل لأضرار أو تأثرت بطرق أخرى من جراء الغارات الجوية والقصف منذ نهاية نيسان/أبريل في هذه المنطقة، في حين تستخدم حوالي ١٠٠ مدرسة كمراكز إيواء للنازحين.

كما يعاني حوالي ٢٥٠,٠٠٠ طفل في سن المدرسة من الأعمال العدائية المستمرة في إدلب، ويرجع ذلك بالأساس إلى تعليق الأنشطة التعليمية. ويحتاج ما يقدر بنحو ١٥٠,٠٠٠ طفل في سن المدرسة إلى خدمات التعليم الفوري، التي تشمل إمكانية الحصول على التعليم غير الرسمي، مثل التعليم التعويضي والفصول التعويضية وبرنامج التعلم الذاتي، والأنشطة الترفيهية، وتوفير لوازم التعلم. وأفادت المجتمعات المقيمة أن تعليم الأطفال يُعد الأولوية القصوى من بين احتياجاتهم. وسوف تشكل العودة إلى المدرسة في الفصل الدراسي الجديد تحدياً حاسماً في مساعدة الأطفال على التكيف مع واقعهم الجديد.

العمل على مكافحة داء الليشمانيات

تعمل منظمة الصحة العالمية وشركاؤها على علاج داء الليشمانيات، وهو مرض جلدي مؤلم في كثير من الأحيان، في مناطق شديدة الخطورة داخل سورية.

ينتقل داء الليشمانيات المستوطن في منطقة الشرق الأوسط عن طريق لدغات إناث ذباب الرمل المصابة، الذي يلدغ الناس ويتغذى على دمائهم لإنتاج البيض. ويتم الإبلاغ عن أكثر من ٤٠,٠٠٠ حالة جديدة من داء الليشمانيات كل عام في إدلب وشمال حماة وريف حلب فقط. ومع تصاعد العنف في شمال غرب سورية منذ نهاية نيسان/أبريل، أصبحت الحاجة إلى تعزيز التدخلات الوقائية أكثر قوة. ويشمل ذلك توزيع الناموسيات الواقية الطويلة الأجل المعالجة بمبيدات الحشرات ورش المبيدات ذات الأثر الباقي في الأماكن المغلقة، وهو إجراء ثبت نجاحه وفعال للغاية يتضمن رش المبيدات الحشرية ذات الأثر الباقي على الجدران الداخلية للمنازل ومراكز الإيواء وحظائر الحيوانات. يقول كولن تاكر، المدير القطري لمبادرة مينتور في غازي عنتاب، تركيا: "تاريخياً، كان الشمال الغربي دائماً يُعد مصدراً لمشاكل خاصة. مع تراكم المزيد من الألقاض بسبب القصف، إلى جانب الظروف الصحية على الأرض، أصبحت لدينا الآن أرض خصبة مثالية لتزايد أعداد ذباب الرمل". وتدعم هذه الجمعية الخيرية الصحية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها مكافحة داء الليشمانيات داخل سورية منذ عام ٢٠١٣.



الصورة: مبادرة مينتور

غالباً ما يرتبط داء الليشمانيات الجلدي، وهو الشكل الأكثر شيوعاً للمرض، بسوء التغذية ونزوح السكان وسوء حالة المساكن وضعف الجهاز المناعي. وكل هذه الظروف واسعة الانتشار في أنحاء كثيرة من سورية، مما أدى إلى معاناة الناس من تقرحات البشرة، وخاصة القرحة، على الأجزاء المكشوفة من الجسم، التي تترك ندوباً تدوم مدى الحياة وإعاقة خطيرة أو وصمة عار. تاريخياً، يُعد داء الليشمانيات الحشوي، وهو شكل من أشكال المرض الموهنة، أكثر شيوعاً في الشمال الغربي. هذا النوع يمكن علاجه والشفاء منه، ولكن عند تركه دون علاج، يمكن أن يصل معدل الوفيات إلى ٩٨ في المئة.

اليوم، لا يزال داء الليشمانيات مصدر قلق كبير على الصحة العامة في جميع أنحاء شمال سورية، وخاصة بين الأطفال. إنه مرض متوطن في العديد من المناطق، وفي بعض الأحيان يُعد أكثر الأمراض المعدية انتشاراً اليوم، حيث يحتاج ذباب الرمل إلى دم الإنسان أو الحيوان أو الطيور لكي ينضج بيضه.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن هذا المرض، المعروف محلياً باسم "قرحة حلب"، يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات التي تعاني بالفعل من أعباء الصراع بسبب نقص البنية الأساسية وسوء حالة النظم الصحية. وقد أدى نزوح أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ شخص في شمال غرب سورية منذ نهاية نيسان/أبريل، إلى تفاقم معايير النظافة الصحية المتدنية والتي تقضي إلى معدلات عدوى عالية، كما يقول الخبراء. تُعد أنشطة الوقاية الأساسية لمنع ذبابة الرمل، التي يتراوح طولها بين ٢ و٤ ملليمترات فقط أو ثلث حجم البعوض العادي، من لدغ الناس. بالإضافة إلى توزيع ناموسيات الفراش ذات العيون الضيقة المشبعة بالبيروثرويدات على المخيمات التي يصل إليها النازحون السوريون، فضلاً عن المجتمعات المضيفة، تم توظيف فرق على الأرض لرش مبيدات الحشرات داخل المباني التي يخبئ بها ذباب الرمل في شقوق الجدران.

ومنذ أيار/مايو، قامت منظمة الصحة العالمية بتوزيع ٨١,٥٠٠ ناموسية من خلال فرق الاستجابة السريعة المشتركة بين القطاعات وشركاء قطاع الصحة لحماية الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة. ويوجد الآن مخزون إضافي يبلغ ١٨,٥٠٠ ناموسية لتوزيعها في حالة تفشي المرض في الأشهر المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم منظمة الصحة العالمية وشريكها المنفذ، مبادرة مينتور، برش منازل ٢٥٠,٠٠٠ أسرة بمبيدات حشرية للوقاية من ذبابة الرمل.

وبمجرد حدوث الإصابة، يصبح عدم وجود موظفين متخصصين أحد العوائق الرئيسية التي تعطل العلاج. تدعم منظمة الصحة العالمية شركاء قطاع الصحة المحليين بالتدريب لتحسين تشخيص المرض وعلاجه. ويوجد الآن أكثر من ٤٠٠ موظف صحي في ١٩ موقع في شمال غرب سورية مزودين بالمعرفة اللازمة لعلاج مرضى الليشمانيات. ومنذ عام ٢٠١٤ حتى الآن، دعمت منظمة الصحة العالمية أيضاً

عمل شركاء قطاع الصحة في سورية من خلال تقديم اختبارات تشخيصية سريعة وأدوية مثل غلوكانتييم، الذي يُعد الخط الأول لعلاج هذا المرض القابل للعلاج.

الوضع الإنساني في الجنوب هش مع تصاعد التوترات

لا يزال الوضع الإنساني معقداً ومتغيراً في جنوب سورية، حيث تتصاعد التوترات بعد تزايد الهجمات المسلحة والاعتقالات وأعمال القتل في الأشهر الأخيرة. بشكل عام، يحتاج حوالي ٩٧٠,٢٧٥ شخصاً إلى المساعدة الإنسانية في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة. في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٩، تصاعدت الهجمات المسلحة، لا سيما في محافظة درعا، بينما لا يزال تسجيل مستويات عالية من الترحيلات السكانية مستمراً، لا سيما عودة النازحين من تلقاء أنفسهم. كل هذا في منطقة تعاني من مستويات عالية من التلوث بالمفجرات، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية، ونظام صحي مفتت ومعطل، وثغرات كبيرة في الخدمات الأساسية (مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي)، وتدمير قطاعي التعليم والزراعة. من بين حوالي مليون شخص بحاجة للمساعدة في الجنوب، يعيش أكثر من نصفهم، أو ٥٣٧,٠٠٠ شخص، في مناطق تشد بها الاحتياجات.

خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، عاد حوالي ٥٠,٩٣٥ شخصاً إلى محافظة درعا - أكثر من ثلث إجمالي العائدين في عام ٢٠١٩. وأصبحت الاحتياجات في درعا حادة بشكل خاص، حيث لحقت أضرار جزئية بخمسة من كل ستة مرافق صحية. ولا تزال الاحتياجات في المنطقة حرجة إلى حد كبير بسبب الافتقار إلى الخدمات والمحللات التجارية والمخابز والخدمات الطبية والمدارس، فضلاً عن فقدان وثائق الأحوال المدنية ونقص مياه الشرب ومحدودية دعم سبل العيش.

نظراً لاستنفاد الموارد الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ارتفاع الأسعار، أصبح متوسط تكلفة سلة الغذاء في درعا هو ثاني أعلى معدل في سورية؛ إذ يزيد بنحو ١,٠٠٠ ليرة سورية (٤,٦٥ دولار) عن المتوسط الوطني. وهذا بدوره يدفع السكان إلى اللجوء إلى آليات التكيف السلبية، بما في ذلك بيع الممتلكات المنزلية والماشية أو اقتراض الأموال. في بلدة خان أرنية بمحافظة القنيطرة، أبلغت معظم الأسر عن

افتقارها إلى أي مدخرات على الإطلاق لأنها أنفقت كل ما تملك على الطعام أو إعادة بناء المنازل. وفي الوقت نفسه، يتم إخراج الأطفال من المدارس على نحو متزايد للعمل في الزراعة ويصبحون معيّلين لأسرهم. اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٩، يستضيف جنوب سورية ١٤٩,٠٠٠ نازح. تُثقل الكثافة العالية للنازحين والعودة كاهل المجتمعات، بينما الخدمات المحلية في حالة سيئة. ما زال جنوب سورية يشهد تحركات سكانية، حيث استقبل ما يقرب من ١٢٣,٠٠٠ نازح عائد منذ مطلع عام ٢٠١٨، أي ١١ في المئة من المجموع الكلي، مما يشكل ضغطاً إضافياً على الخدمات الأساسية المحدودة بالفعل والتي تعمل بشكل جزئي.

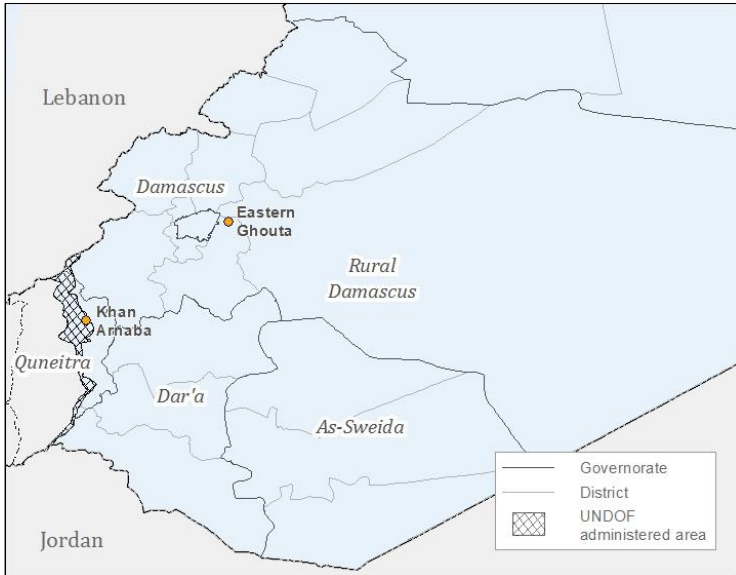
واستجابة لذلك، خصص **الصندوق الإنساني السوري** ٢٥ مليون دولار كمخصص قياسي لدعم الأنشطة الحيوية والمستمرة في المناطق المحرومة من الخدمات في درعا والقنيطرة وريف دمشق، حيث يرتفع تركيز النازحين والعائدين. في الأشهر الخمسة الماضية، وعلى الرغم من تدهور حالة عدم الاستقرار في المنطقة، تم الوصول إلى حوالي ٧٢٠,٠٠٠ شخص بحاجة للمساعدة مرة واحدة على الأقل لتقديم أحد أشكال المساعدة الإنسانية في جنوب سورية.

المناطق التي تعاني من نقص الخدمات - دراسة حالة من حلب

مع دخول الأزمة السورية الآن عامها التاسع، وارتفاع عدد النازحين إلى ما يقدر بنحو ٦,٢ مليون شخص، لا تزال عدة مناطق في جميع أنحاء البلاد تعاني من نقص كبير في الخدمات. وعلى الرغم من تحسن وصول المساعدات الإنسانية، فإنها لا تشمل الكثير من الأشخاص المحتاجين للمساعدة.

في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٩، تم الوصول إلى ٢,٩ مليون شخص محتاج للمساعدة شهرياً في المتوسط لتقديم أحد أشكال المساعدات الإنسانية من قبل الجهات الفاعلة داخل سورية، وهذا يمثل حوالي ٣٣ في المئة من إجمالي المحتاجين للمساعدة في هذه المناطق.

وتُعد حلب واحدة من المحافظات التي من المتوقع أن تستقبل أكبر عدد من العائدين في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، فإن أجزاء كبيرة من المحافظة لا تزال غير مستعدة لاستيعاب هذا التدفق. وبحسب ما ورد في **اللحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩**، تستضيف حلب حوالي ٢,٥ مليون شخص محتاج للمساعدة، من بينهم مليون شخص في حاجة ماسة إليها.



ومن الأمثلة على ذلك، تل الضمان، وهي ناحية تقع في جنوب حلب. يعاني الناس في جنوب حلب بشكل عام من احتياجات غير ملبية إلى السلع الأساسية، وضعف البنية التحتية المادية والاجتماعية، وإمكانية الوصول عن بعد، ومستويات عالية من الدمار. قبل الأزمة، كان عدد سكان ريف حلب الجنوبي يبلغ ٢٥٠,٠٠٠ شخص، وبالمقارنة، يبلغ عددهم اليوم ٨٨,٠٠٠ نسمة. وتخضع هذه المنطقة لسيطرة الحكومة منذ مطلع عام ٢٠١٨.

ويعزى انخفاض معدل العودة اليوم إلى نقص الخدمات والبنية التحتية. وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة الإنسانية تصل إلى المنطقة لتقديم مساعدات إنسانية من داخل سورية، إلا أن الاحتياجات لا تزال مذهلة. عانت البنية التحتية في تل الضمان بشدة خلال النزاع، والملحوظ اليوم هو نقص المياه والكهرباء، وكذلك المساكن الفارغة والمهملة. من بين ٤٤ قرية تقع في ناحية تل الضمان، توجد ٨ قرى مهجورة، وتقدر النسبة المئوية للمنازل المدمرة بما بين ٢ و٣ في المئة، في حين لحقت أضرار هيكلية بنحو ٥ في المئة من المساكن. إن البنية التحتية العامة مفتتة، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، ويوجد نقص عام في فرص كسب العيش والخدمات في جميع أنحاء ريف حلب الجنوبي، مما ينطوي على احتمال حدوث نزوح ثانٍ للعائدين. وعند سؤال الناس عن شواغلهم الرئيسية، قالوا أنها تشمل الغذاء والماء وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية والأساسية.



الصورة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / أنطوان شندي

فيما يتعلق بالغذاء والزراعة، تعتمد غالبية السكان في ناحية تل الضمان على السلع الغذائية الواردة من القرى القريبة من مدينة حلب، بسبب ندرة فرص شراء المواد الغذائية. ويتم توزيع الحصص الغذائية على عدد من الأسر التي لجأت إلى الحد من كميات وعدد الوجبات اليومية وإعطاء الأولوية للأطفال بدلاً من البالغين. تُعد الزراعة والأعمال اليدوية هي سبل العيش الرئيسية في المنطقة، وقد أبلغت معظم الأسر عن فقدان أو نفاذ أصولها أثناء نزوحها. أما بالنسبة للصحة، فإن أسباب محدودة الخدمات تتمثل في نقص الموظفين والقابلات، وحاجة المرافق الصحية إلى إعادة تأهيل، والمواقع النائية، فضلاً عن الافتقار إلى المتطلبات المسبقة لتشغيل مرافق الصحة العامة والوصول إليها، بما في ذلك استقرار إمدادات الطاقة ووسائل النقل. وعلى الرغم من أن مخاطر المتفجرات قليلة نسبياً،

إلا أنها لا تزال تشكل خطراً على المدنيين، ويعزى ذلك جزئياً إلى الغياب النسبي لسيارات الإسعاف وخدمات الإحالة. ولا يحصل الأطفال والأمهات إلا على فرص محدودة للوصول إلى خدمات التغذية، وتعاني المنطقة من نقص المعلمين. يؤثر غياب المدارس حتماً على قرار العديد من الأسر بالعودة إلى مناطقهم الأصلية. كما تم الإبلاغ عن عدد من الشواغل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الانقطاع عن الدراسة والأسر التي تعيلها إناث، ونقص الوثائق، والزواج القسري / المبكر.

تستند النتائج الأولية المذكورة أعلاه بشأن تل الضمان والمناطق المحيطة بها إلى تقييم احتياجات سريع مشترك بين القطاعات أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق القطاع الفرعي على مستوى محافظة حلب في أواخر تموز/يوليو ٢٠١٩.

التركيز على جهود الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين

تكتف الأمم المتحدة جهودها لتنفيذ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين في جهود الاستجابة للأزمة السورية، مشيرة على وجه التحديد إلى الأفعال المرتكبة ضد السكان المتضررين من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين، والمنظمات غير الحكومية وجميع الموظفين المرتبطين بها.

وفي هذا الصدد، قال بانوس مومسيس، المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية، أن "الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين واجب أخلاقي يضمن الكرامة والاحترام تجاه الأشخاص الذين نتواجد هناك لحمايتهم ومساعدتهم. إن أي إساءة غير مقبولة، ولهذا السبب أنشأنا نظاماً قوياً للوقاية والاستجابة في عملية سورية."

في عام ٢٠١٧، تبنت القيادة الإنسانية للأزمة السورية نهجاً إقليمياً مشتركاً. يهدف البرنامج الإقليمي للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين إلى ضمان إعطاء الأولوية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين في جميع مراحل العملية الإنسانية وتقديم الدعم إلى مختلف الجهات

الفاعلة لترجمة الالتزامات المؤسسية إلى إجراءات عملية. ومن خلال القيام بذلك، فإنه يدعم إنشاء شبكات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع مراكز العمليات التي تضم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية.

ولزيادة المعرفة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ووجودها في الاستجابة للأزمة السورية، توصل برنامج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى تصور بشأن مناهج مختلفة تستهدف أعضاء المجتمعات المتضررة والعاملين في المجال الإنساني. وقد تم تطوير ونشر مواد التوعية السياقية في بعض المراكز، وتعزيز جهود بناء قدرات المنظمات الإنسانية، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني على الخطوط الأمامية من مختلف المراكز. كما يوفر البرنامج الدعم الفني للمنظمات الإنسانية من أجل تعميم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في برامجها.



ولغرس الالتزام بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمات الإنسانية، تم تطوير ونشر مدونة قواعد سلوك موحدة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تتوافق مع نشرة الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ حول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبيان الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الصادر في عام ٢٠٠٦ بشأن الالتزام بالقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتنفيذه في جميع مراحل الاستجابة. وقد تم توفير هذه الأداة لسد الثغرات وتلبية احتياجات المنظمات التي ليس لديها بعد مدونة قواعد سلوك مخصصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن أجل تسهيل الإبلاغ الآمن، بما في ذلك الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الاستجابة، تم إنشاء آلية الشكاوى المجتمعية المشتركة بين الوكالات (CBCM)، التي تراعي الفروق بين الثقافات وبين الجنسين على حد سواء، بمساهمة من المجتمعات المحلية في أحد مراكز العمليات. يستلزم الجانب المشترك بين الوكالات أن تتمكن الآلية من تلقي شكاوى ضد الجهات الفاعلة من منظمات متعددة، وأن تحيل هذه الشكاوى إلى الوحدات المناسبة في المنظمات المعنية للمتابعة واتخاذ الإجراءات. والأداة المركزية التي تحكم كيفية إحالة الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين هي إجراءات التشغيل القياسية بشأن الإحالة المشتركة لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي تم تطويرها وتأييدها من قبل الجهات الفاعلة في أحد مراكز العمليات، وسيتم تكرارها في المراكز الأخرى.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

ديفيد سوانسون، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، عمان swanson@un.org

هدين هالدورسون، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا دمشق Hedinn.halldorsson@un.org

نشرات أوتشا الإنسانية متوفر على المواقع التالية: www.unocha.org/syria | www.reliefweb.int | www.humanitarianresponse.info